آن لغزة أن توقظ الغرب

الجمعة 23 مايو 2025 02:00 م

كتب: حمزة يوسف - رئيس وزراء أسكتلندا السابق

حمزة يوسف
رئيس وزراء أسكتلندا السابق

إن التصريحات الأخيرة الصادرة عن الحكومة البريطانية بشأن الجرائم البشعة التي ترتكبها إسرائيل في غزة تمثل إدراكًا، مرحبًا به، بأن إسرائيل- الحليف الموثوق لديهم – تمارس وحشية مروعة ضد شعب غزة.
فقد وقف وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي، في 20 مايو، في مجلس العموم، وأدان الحصار الإسرائيلي على غزة، واصفًا إياه بأنه"خطأ أخلاقي" و"إهانة لقيم الشعب البريطاني."
وبهذا الموقف، علّق أيضًا مفاوضات اتفاقية التجارة الحرّة مع إسرائيل، وفرض عددًا محدودًا من العقوبات الانتقائية والبسيطة نسبيًا كنوع من الاحتجاج.
وقبل ذلك بيوم، وجّه رئيس الوزراء كير ستارمر، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء الكندي مارك كارني تحذيرًا مشتركًا لإسرائيل، طالبوا فيه باتخاذ "إجراءات ملموسة"، إن لم توقف هجومها العسكري المتجدد وتسمح بتدفق المساعدات إلى غزة.
تشكل هذه التصريحات أوضح انتقاد توجهه دول الغرب لإسرائيل في الذاكرة الحديثة، غير أنها جاءت فقط بعد أكثر من عامٍ ونصفٍ من المجازر المتواصلة بحق المدنيين؛ إذ قُتل أكثر من 50 ألف غزيّ منذ عام 2023، من بينهم عشرات الآلاف من النساء والأطفال.
فكم من الأرواح البريئة، بما فيها أرواح الأطفال، كان يمكن إنقاذها لو صدرت مثل هذه الإدانات لجرائم إسرائيل قبل عام مضى من قبل حلفائها الغربيين؟
السؤال المطروح الآن هو: هل ستُترجم هذه الصحوة الأخلاقية المتأخرة إلى تدابير فعّالة تحدث تغييرًا حقيقيًا؟ فكلمة "فعالة" هي الكلمة المحورية هنا.
لماذا، إذن، قرر حلفاء إسرائيل المخلصون – والذين طالما غضّوا الطرف عن أفعالها الشنيعة – التحدث فجأة، وبصوت مرتفع؟
أظن أن هذا التحول لا يعود إلى شعور جديد بمعاناة البشر، بل إلى دوافع جيوسياسية، وإدراك آخذ في التبلور، لما قد تجلبه المحاسبة من تداعيات.
فقد أفادت تقارير في الأسابيع الماضية بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد بدأ يشعر بالإرهاق والانزعاج من بنيامين نتنياهو، معتبرًا أن إستراتيجيات رئيس الوزراء الإسرائيلي، تمثل عبئًا على إرثه في صفقات السلام.
ولم تفت الأنظار إشارة ترامب الواضحة عندما تجاهل إسرائيل في جولته الأخيرة في الخليج، رغم الضغط المكثف من حكومة نتنياهو؛ في دلالة على اتساع الفجوة بين واشنطن وتل أبيب.
هذه الشروخ فتحت المجال أمام بريطانيا، وكندا، وفرنسا لطرح قلقها العميق تجاه سلوك إسرائيل دون الخوف من معارضة أميركية صريحة أو، ما هو أسوأ، توبيخ من البيت الأبيض.
ويضاف إلى ذلك التدخلات القوية التي صدرت عن دبلوماسيين مخضرمين، وخبراء مشهود لهم، وعمال إغاثة إنسانيين.
ففي الإحاطة التي قدّمها لمجلس الأمن الدولي في 13 مايو، حذر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالأمم المتحدة، توم فليتشر، من "جريمة القرن الحادية والعشرين" التي تتكشف في غزة، مشددًا على أن أي مساعدات لم تدخل القطاع منذ أكثر من عشرة أسابيع، وأن 2.1 مليون شخص يواجهون خطر المجاعة الوشيكة.
وقد وجّه سؤالًا بسيطًا لكنه حاسم لمناصري إسرائيل والمجتمع الدولي عامة: "هل ستتحركون – بحسم – لمنع الإبادة الجماعية وضمان احترام القانون الإنساني الدولي؟ أم ستكتفون بالقول: لقد فعلنا كل ما في وسعنا؟"
ثم أطلق فليتشر نداءً مفجعًا: إن لم تصل المساعدات الحيوية إلى العائلات في غزة خلال 48 ساعة، فإن نحو أربعة عشر ألف رضيع قد يفقدون حياتهم إن لم يهزّ ذلك ضميركم الأخلاقي، فحقًا لا شيء سيفعل.

إن هذا الشاهد الصادم الصادر عن دبلوماسي وإنساني ذَبِر النزاعات عقودًا، يؤكد ما قاله كثيرون غيره: غزة أصبحت جحيمًا على الأرض، والظروف فيها تجاوزت حدود الإنسانية.
ومع تزايد الصور والبث المباشر لمعاناة المدنيين، تجد الدول التي دعمت وسلّحت ومولت إسرائيل نفسها مضطرة إلى مواجهة تواطئها. إن الغضب الأخلاقي وحده لا يكفي. فإذا كانت حكومات الغرب تؤمن حقًا بأن ما تقوم به إسرائيل "وحشي"، "لا يُطاق"، و"غير مقبول" – كما صرّحت الحكومة البريطانية خلال الساعات الـ48 الماضية – فعليها أن تتخذ خطوات ملموسة، لا أن تكتفي بعقوبات رمزية أو تعليق محادثات تفاوضية لم تُعقد أصلًا منذ شهور.
فيما يلي ثلاث خطوات ملموسة يجب على المملكة المتحدة وحلفائها الغربيين اتخاذها، وبشكل فوري:

أولًا ، يجب على المملكة المتحدة وحلفائها أن يعلّقوا فورًا كل صادرات الأسلحة والمكونات المرتبطة بها إلى إسرائيل. إن التدابير البريطانية الحالية- التي تعلّق فقط 10% من تراخيص تصدير الأسلحة – تعدّ غير كافية إلى حدٍ شنيع.
فإذا كان وزير الخارجية يصف الفظائع التي ترتكبها إسرائيل بأنها "إهانة للقيم البريطانية"، فكيف يبرر بيع أسلحة وذخائر ومكونات بريطانية – بما في ذلك أجزاء لطائرات إف- 35 – تُستخدم في ارتكاب هذه الفظائع؟

ثانيًا، على المملكة المتحدة فرض عقوبات ذات معنى. لا تكفي تجميد أصول عدد محدود من الشخصيات الإسرائيلية. ينبغي أن تشمل العقوبات مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، مثل الوزير الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، الذي وُصفت تصريحاته الأخيرة بشأن "تطهير وتدمير غزة" بالتطرف من قِبل وزير الخارجية نفسه.
كما ينبغي فرض عقوبات على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، المطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب أيضًا فتح نقاش جادّ حول فرض حظر تجاري ومقاطعة ثقافية، على غرار تلك التي فُرضت ذات يوم على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، لعزل حكومة أدانتها محكمة العدل الدولية بانتهاك حظر الفصل العنصري والتمييز العنصري.

أخيرًا؛ يجب على المملكة المتحدة وحلفائها الغربيين أن يعترفوا فورًا بدولة فلسطين، على خطى حلفائها الأوروبيين في أيرلندا، والنرويج، وإسبانيا.
فإن كانت بريطانيا تؤمن حقًا بأن حل الدولتين هو طريق السلام، فلا يجوز لها الاكتفاء بالتصريحات الجوفاء، وهي تعترف بدولة واحدة فقط. فنحن نعلم أن لا حل عسكريًا لمسألة فلسطين/ إسرائيل.
لن تُحل هذه القضية إلا من خلال الدبلوماسية والمفاوضات. ولا يمكن أن يتحقق تقدم جادّ نحو السلام إذا كانت حقوق شعب بأكمله تُنفى تمامًا.
إن التصريحات الصادرة خلال الأيام القليلة الماضية من لندن وباريس وأوتاوا جاءت متأخرة كثيرًا – لكنها مرحب بها – ومع ذلك يجب أن تكون مقدمة لإجراءات وعقوبات فعالة لوقف الإبادة الجماعية التي يتعرض لها شعب غزة.
لقد فات الأوان على عشرات الآلاف من الغزيين الذين قُتلوا، وعلى الجرحى الذين لا يُحصون، وعلى الذين اقتلعتهم آلة الحرب من بيوتهم. ومع ذلك، فإن بوادر النقد الغربي المتزايد تشير إلى إدراك آخذ في التنامي بأن الدعم غير المشروط لإسرائيل قد وضع هذه الحكومات في الجانب الخاطئ من التاريخ. وهو خطأ قد يُحاسبون عليه يومًا ما.
المقياس الحقيقي لجدّيتهم لن يكون في فصاحة خطابهم، بل في الأفعال الحقيقية التي يتخذونها الآن.
ومن أجل أربعة عشر ألف رضيع يقفون على عتبة الموت، آمل أن يأتي هذا التحرك عاجلًا، لا آجلًا.